الفصل الرابع

انتهاكات ضدّ الصحفيين !

• **متاعب فى متاعب:**

عُرفت الصحافة منذ عقود عديدة من الزمان بأنها مهنة البحث عن المتاعب، والمتاعب متعددة ومتنوعة ولا تنتهى أبدًا حتى بعد أن ينتهى الصحفى من عمله بأيام أو شهور أوَ حتى بعد سنوات! حيث تظل المتاعب معلقة به وملازمة له باستمرار ودون توقف.

والمتاعب من التعب والكَبَد والمشقة، والقرآن الكريم ذكر بأن الإنسان قد خلقه الله عز وجل فى كَبَد، أى فى مشقة وإجهاد، وسيظل هكذا إلى أن ينتهى أجله ونهاية عمره المقدر له سلفًا منذ أن كان فى بطن أمه..

والمتاعب فى الغالب، والتى يبحث عنها الصحفى إرضاءً لمتطلبات مهنته، هى الحقائق أو المعلومات الصحيحة والسليمة التى يريد أن يُطلع عليها الرأى العام كما هى، وبشكل موضوعى دون تحوير أو تغيير فى معالم هذه الحقائق أو المعلومات.. لأن العبث فى هذه المعلومات يغير من مسارها تمامًا، وكذلك من تأثيرها المطلوب.

والبحث عن الحقيقة والوصول إليها من قِبَل الصحفى وفقًا لمتطلبات مهنته وما يمليه عليه ضميره وأمانته، والقسم الذى أقسم به عندما انضم إلى هذه المهنة السامية وأصبح عضوًا بنقابتها السامية، تجعل هذه الحقيقة التى وصل إليها موضع متاعب للصحفى من قبل بعض المتضررين من أصحاب المصالح الغير مشروعة، والتى يؤدى كشف الحقيقة إلى الإضرار بمصالحها وكشف جرائمهم وغشهم وسوء أفعالهم. فيقوم أصحاب هذه المصالح سواء كانوا رجال أعمال أو أصحاب مصالح كبرى أو مسئولين فى الدولة مثل الوزراء وبعض المسئولين فى الحكومة.. بوضع الصحفى الذى كشف حقيقتهم، أو حتى حاول أن يصل إلى حقيقتهم ويكشف المستور عنهم، تحت مرصدهم طوال الوقت، ثم يحاولون رويدًا رويدًا أن يستعملوا معه طرق الإغراء المتنوعة والكثيرة سواء بالمال أو بالإعلانات فى الصحف أو بالهدايا أو

بميزة خاصة حتى يكف عن بحثه عن حقيقتهم أو تحريه عن أعمالهم القذرة والغير شرعية التى يتكسبون منها ألوف الملايين من الجنيهات، وهى غالبًا تكون أموالا عامة ملكًا للشعب أو ملك فئة من البشر أو حقًا من حقوق شريحة من الأفراد فى المجتمع.

وعندما يفشلون فى إغواء الصحفى بالطرق السابقة يلجئون إلى تلفيق قضية ضده بشتى الطرق فى أكثر من مكان، ويدعون عليه تهمًا شتى ما أنزل الله بها من سلطان حتى يقضوا عليه تمامًا!

ومعظم الصحفيين لا يستسلمون إلى تلك التهديدات أو الإغراءات فى الغالب الأعم، بل يستمرون فى حملاتهم وفى رسالتهم وبحثهم عن المتاعب بما تمليه عليهم ضمائرهم ورسالتهم السامية التى شرفت بحمل أمانة الكلمة.

وأمانة الكلمة هى التى سنحاسب عليها يوم القيامة، وبالتالى فهى - أى الكلمة - لا يمكن أن تُباع بالمال أو بأى شىء آخر.. فهى من الحق وإلى الحق ومن أجل الحق ولا شىء غير الحق.

وهناك بعض الوقائع الخاصة بانتهاكات تمت ضد عدد من الصحفيين المصريين خلال عام ٢٠٠٥ فقط لا غير، وفقًا لما جاء فى بعض التقارير التى رصدت بعض الأحداث التى وقعت ضد الصحفيين، وكذلك ما جاء فى تقرير مجلس نقابة الصحفيين المقدم إلى الجمعية العمومية المقرر عقدها فى مارس ٢٠٠٦، مع العلم بأن هناك العديد من الوقائع التى تعرض لها الصحفيون فى سنوات أخرى ماضية، ولكننا سوف نكتفى بهذه السنة التى شهدت فيها أحداثًا مأساوية تعرضت فيها صحفيات للتحرش الجنسى وتمزيق ملابسهن أمام نقابة الصحفيين فى يوم الاستفتاء على تعديل المادة ٧٦ من الدستور المصرى.

وأبرز هذه الأحداث كانت عملية القبض على الزميل عادل الأنصارى الصحفى أثناء قيامه بعمله وتأديته لواجبه المهنى فى تغطية الأحداث

الخاصة بالتظاهرات السلمية، كما قامت قوات الأمن بمداهمة منزل الزميل وإلقاء القبض عليه فى ساعة متأخرة - قبل صلاة الفجر تقريبًا - وبشكل أفزع أسرته وأطفاله.

كما تقدم نقيب الصحفيين ببلاغ إلى السيد المستشار ماهر عبدالواحد يطلب فيه التحقيق فى وقائع اعتداء من ضابط برتبة رائد بقسم شرطة قليوب، وعدد من أفراد الأمن يرتدون ملابس مدنية، على عدد من الزملاء الصحفيين بجريدة الأخبار وذلك أثناء قيامهم بتغطية انتخابات جولة الإعادة للمرحلة الثانية بمجلس الشعب بدوائر محافظة القليوبية، حيث تعرضوا للضرب والسب والاحتجاز وإتلاف بعض معدات عملهم رغم قيامهم بإظهار تحقيق شخصيتهم وتعريفهم بمهمتهم الصحفية.

وقد شهد يوم ٢٥ مايو عام ٢٠٠٥ أحداثًا مؤسفة للغاية، وهو المعروف بيوم الاستفتاء على التعديل الدستورى، حيث حدثت الجريمة التى اهتز لها الرأى العام فى مصر والعالم والمتمثلة فى ضرب وهتك أعراض مواطنين ومواطنات يوم الاستفتاء، حيث فوجئ الحاضرون فى هذا اليوم بتزايد عمليات الانتهاك والاعتداءات الوحشية التى يتعرض لها الزملاء فى أثناء تأديتهم لواجبات عملهم أو بسببه، حتى أصبح الأمر مثل سياسة ثابتة ومستقرة تستهدف ترويع وإرهاب أصحاب الرأى والقلم، ومنع الوصول إلى الحقائق.

وقد وصل الأمر إلى ذروته فى الانتخابات التشريعية فى العام نفسه، فقد تعرض عدد من الصحفيين إلى الضرب والإهانة وتكسير المعدات وإتلافها، فقد تعرض بالقليوبية الزملاء عفاف السيد، وأحمد الدسوقى وخالد جمال، أمير لاشين من مؤسسة الأخبار للاعتداء.. وتعرضت الزميلة أسماء محمد حريز بصحيفة الكرامة لواقعة خطف وتعذيب وانتهاك آدمية وإحداث إصابات خطيرة بها على يد رجال الأمن.

كما تعرض أحمد منصور، عضو نقابة الصحفيين والمذيع بقناة الجزيرة الفضائية، للاعتداء البدنى من قِبَل مجهولين فى ميدان عبدالمنعم رياض فى أثناء وقوفه أمام المبنى الذى يقع فيه مكتب محطة الجزيرة بالقاهرة.

كما تعرض الزميل عمرو نبيل بوكالة أسوشيتد برس الذى أصيب بانفجار بالعين اليمنى جرّاء ضرب البلطجية له فى أثناء تغطيته لانتخابات مجلس الشعب. علاوة على تكسير كاميرا التصوير الخاصة به من قبل بعض رجال الأمن.

كما تقدم الزميل عزت النجار بمذكرة لنقابة الصحفيين تفيد تلقيه لتهديدات بالقتل وحرق سيارته وخطف أولاده من رئيس نادى الزمالك، والامتناع عن التعرض بالكتابة والنقد لما يحدث فى نادى الزمالك.

ومع بداية عام ٢٠٠٦ شهد حزب الوفد أزمة كبرى كان من تداعياتها قرار الدكتور نعمان جمعة وقف إصدار الصحيفة، الأمر الذى أدى إلى اعتصام الصحفيين بالجريدة، وكان وقف إصدار الجريدة لأول مرة فى تاريخها منذ ربع قرن تقريبًا، وبعد الضغط الشديد من النقابة والصحفيين تم إعادة صدور الصحيفة مرة أخرى برئاسة تحرير مشتركة بين عباس الطرابيلى وسعيد عبدالعاطى.

وقبل ذلك كانت النقابة تولى اهتمامًا بقضية الزملاء بجريدة الشعب، وقد قامت بمخاطبة رئيس مجلس الشورى ورئيس المجلس الأعلى للصحافة، حيث أكدت أن الصحفيين بجريدة الشعب اكتشفوا أن ملفاتهم بالتأمينات قد تم إغلاقها؛ وبذلك أصبحوا وعائلاتهم بلا أى ضمان، فضلا عن تجميد أجورهم منذ إغلاق الصحيفة وبقائهم بلا عمل لسنوات.

كما تم الحكم على ثلاثة صحفيين بجريدة المصرى اليوم «الخاصة» أولا بحبس عبدالناصر الزهيرى بالحبس والغرامة مقدارها ١٠ آلاف

جنيه متضمنًا معه زميليه يوسف العومى وعلاء الغطريفى، فى قضايا سب وقذف، أو هذا ما اعتبره وزير الإسكان السابق محمد إبراهيم سليمان فى حقه، وتم الإفراج عنهم مؤخرًا بعد تنازل سليمان عن قضاياه الكثيرة مع جميع الصحفيين فى مصر.

ثم جاء الحكم بالحبس سنة والغرامة على الصحفية أميرة ملش بجريدة الفجر.. وغيرها من الوقائع والتى جعلت الانتهاكات والممارسات العنيفة تمارس ضد الصحفيين فى ممارستهم لعملهم وواجبهم المهنى.

وهناك العديد من الأمثلة على سبيل الاستدلال وليس الحصر تظهر مدعى الوحشية والعنف الذى تعرَّض له الصحفيين والإعلاميين أثناء عملهم أو بعد انتهائهم من العمل وذلك من قِبَل جهات أمنية أو من أطراف مجهولة.. فقد تعرض الكاتب الصحفى عبدالحليم قنديل (رئيس تحرير جريدة العربى الناصرى السابق ورئيس تحرير جريدة الكرامة) فى نوفمبر عام ٢٠٠٤، للاختطاف أثناء عودته لمنزله ليلا، وتم الاعتداء عليه بالضرب من قِبَل مجهولين وإلقائه عاريًا بالقرب من طريق مصر السويس الصحراوى!

وفى ٢٥ مايو عام ٢٠٠٦ يوم الذكرى الأولى ليوم الاستفتاء على تعديل المادة ٧٦ من الدستور المصرى جاء قرار إحالة الصحفى وائل الأبراشى رئيس تحرير جريدة صوت الأمة «الخاصة» إلى محكمة الجنايات وهدى أبو بكر الصحفية بنفس الجريدة وكل من عبدالحكيم الشامى الصحفى بجريدة «آفاق عربية»، والمحامى جمال تاج، عضو مجلس نقابة المحامين، حيث أجمع المثقفون والسياسيون - كما نشرت صوت الأمة فى العدد ٢٨٧ بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٢٩ - بأن هذا القرار يعد قرارًا سياسيًا صدر بهدف التنكيل بكل من فضح عمليات التزوير التى قام بها رجال النظام من القضاة خلال الانتخابات البرلمانية الأخيرة، كما أعلنوا تضامنهم مع صحفيى صوت الأمة اللذين أحيلا للمحكمة - كما

تقول الجريدة - بسبب فضحهما للتزوير وتضامنهما مع المستشارين هشام البسطويسى ومحمود مكى اللذين تضامنت معهما كل القوى الوطنية بمختلف تياراتها السياسية. وأكدت الصحيفة بأن هذه القوى الوطنية أعلنت تضامنها مع الصحافة التى يريد النظام أن يعاقبها بعد أن خسر معركته مع القضاة ليصبح هذا القرار بمثابة معركة جديدة تخوضها الصحافة ضد الفساد، وكان وائل الأبراشى قد نشر عن «القائمة السوداء» وتقول ليلى الجبالى فى مقال لها بجريدة العربى الناصرى فى العدد ١٠١٠ تاريخ ٢٠٠٦/٥/٢١ بعنوان «مصر تستيقظ (تحت الحصار)» بأن عدد المعتقلين لدى الأمن من «حركة كفاية وجماعة الإخوان المسلمين ٥٠٠ فرد إلى جانب استخدام قوات الأمن وسيلة جديدة لخطف النشطاء المواطنين وهى استخدام السيارات الملاكى.

كما تعرض عدد كبير من الصحفيين للضرب والإهانة والاعتقال مثل تعرض منار خاطر الصحفية بجريدة «المصرى اليوم» الخاصة من دخول إحدى اللجان الانتخابية لتغطية أحداث الانتخابات، وتم ضربها بوحشية ومنعتها من مباشرة عملها، كذلك تعرضت الصحفية أسماء حريز الصحفية بجريدة «الكرامة» للضرب والاختطاف فى سيارة سوداء اللون وتم تقييد حركتها، وتم الاستيلاء على متعلقاتها الشخصية ومصادرة الكاميرا وهاتف المحمول الذى كان بحوزتها وضربها فى أنحاء متفرقة من جسدها حتى انهارت مقاومتها وهوت فاقدة للوعى، قبل أن يقوم المختطفون بإلقائها أسفل كوبرى ٦ أكتوبر بميدان عبدالمنعم رياض.

كما تعرض صحفيون وإعلاميون فى وسائل إعلام أجنبية أثناء قيامهم بتغطية أحداث الانتخابات البرلمانية الأخيرة ٢٠٠٥ التى تضمنت أسماء قضاة شاركوا فى الإشراف على الانتخابات البرلمانية الأخيرة وارتكبوا تجاوزات أثناءها. حيث تعتبر قضية إحالة المستشارين محمود مكى وهشام البسطويسى إلى المحكمة التأديبية هى القضية التى هزت

مصر خلال شهرى إبريل ومايو من عام ٢٠٠٦ وتحولت إلى ملحمة شعبية بسبب التفاف المجتمع كله حول القضاة المطالبين بالإصلاح القضائى الذى هو أساس الإصلاح السياسى بل هو أساس إصلاح المجتمع كله. وناضل القضاة من أجل زملائهم البسطويسى ومكى اللذان تم احالتهما للمحكمة التأديبية، وساندتهما الصحافة طوال فترة المحاكمة، والتى لم يكن هدفها سوى تخويف وردع القضاة، وكانت النتيجة النهائية لهذه المعركة الشرسة بين القضاة والصحفيين من ناحية وبين النظام - كما يقول وائل الأبراشى فى مقالة بجريدة «صوت الأمة» بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٢٩، وهى خروج النظام خاسرًا من هذه المعركة.. وصدر الحكم ببراءة مكى وتوجيه اللوم للبسطويسى، فأصبح نادى القضاة الذى يطالب باستقلال القضاء عن الدولة، ملجأ لكل الساعين للإصلاح وملاذ لكل المطالبين بالحرية.

كما يشير تقرير المجلس القومى لحقوق الإنسان مثل حسام الحملاوى مراسل جريدة لوس أنجلوس تايمز، وتوم بيرى مراسل وكالة رويتر للضرب والإهانة ومصادرة وسائلهم الإعلامية.

كما نشرت صحيفة العربى الناصرى بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٢٥ بأن هناك عدد من الصحفيين تعرضوا للسحل والضرب مثل محمد الشرقاوى الذى تم اختطافه من قِبَل مجموعة من البلطجية، وكذلك كريم الشاعر اللذين تعرضا للإهانة والركل والضرب فى قسم شرطة قصر النيل وهما معصوبا العينين، من حوالى الساعة الرابعة عصرًا حتى ذهابهما إلى نيابة أمن الدولة فى مصر الجديدة فى التاسعة مساء، حيث نزع الضابط عن محمد الشرقاوى ملابسه وهتكوا عرضه بإيلاج عدة أشياء فى فتحة الشرج! ويصفها بأنها ورق مقوى. وكذلك الآخر حتى انهارت قوتهما وأصبحا فى حالة يرثى لها.

• **محاكمة الصحفيين بتهمة الإساءة لرئيس الجمهورية!**

تزايدت فى الفترات الأخيرة حملات النقد على مختلف أعمال المؤسسة الرئاسية وتناول الصحف لشخص الرئيس وعائلته بشكل من الحرية التى لم تكن تحدث من قبل، وهذا إن دل على شىء إنما يدل على حرية النقد والرقابة الصحفية على أعمال كافة مسئولى الدولة بما فيهم رئيس الجمهورية وأفراد عائلته! وهذا الجو العام من حرية الرأى والصحافة يحسب لعصر الرئيس مبارك. رغم تجاوزات البعض من الصحفيين بألفاظ وكلمات غير لائقة وهو أمر غير مقبول.

وتؤكد جملة القضايا المرفوعة على بعض رؤساء تحرير الصحف المستقلة والحزبية، أن ادعاءات الحكومة بالحرية والإصلاح والديمقراطية مجرد حبر على ورق، وهذا ما تكشفه القضايا المرفوعة ضد الزملاء: «إبراهيم عيسى» رئيس تحرير «الدستور» و«صوت الأمة»، و«وائل الأبراشي» رئيس التحرير التنفيذي لصوت الأمة، و«عادل حمودة» رئيس تحرير الفجر، و«عبدالحليم قنديل» رئيس تحرير «الكرامة»، وتتلخص الاتهامات الموجهة إليهم في الإساءة للرئيس ونجله ورئيس الوزراء ووزير الداخلية، وهى الدعوى التى رفعها محام ينتمى للحزب الوطنى وحملت رقم ١١٦٥٥ لسنة ٢٠٠٦ ونظرتها محكمة جُنح/الجمالية، وتم تأجيلها لجلسة ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٦، حيث تعود تفاصيلها إلى قيام أحد المحامين بصفته عضوًا بالحزب الوطنى بدائرة الجمالية برفع دعوى يتهم فيها كلا من الزملاء إبراهيم عيسى ووائل الأبراشى وعادل حمودة وعبدالحليم قنديل، بأنهم دأبوا على الإساءة للرئيس أو كما وصفه فى الدعوى «زعيم الأمة»، فضلا عن الإساءة لكل من رئيس الوزراء وأمين لجنة السياسات ووزير الداخلية، حيث زعم فى دعواه - كما نشرت ألفت عبدالظاهر - فى جريدة صوت الأمة ٢٠٠٦/١٢/٤ العدد ٢١٣ بأنهم اعتمدوا على نشر إشاعات كاذبة وبيانات

عارية من الصحة وصور مسيئة لرموز الحزب الوطنى وهو ما أدى إلى إثارة الكراهية ضد الحزب الوطنى وكوادره، حيث اتهم جريدة «صوت الأمة» بالإساءة لرئيس الحزب الوطني ولأمين لجنة السياسات ولوزير الداخلية والذى صورته الجريدة وهو يقف خلف القضبان وفى يديه «كلابشات» الحديد. بينما اتهم جريدة «الدستور» بأنها أساءت للحزب الوطنى من خلال رسم كاريكاتير لرئيس الحزب الوطنى وهو يندفع لأعماق البحر، بالإضافة إلى أنها نشرت فى عددها الصادر بتاريخ ٢٣ أغسطس عام ٢٠٠٦ موضوعًا بعنوان «رئيس الحزب الوطنى أقال وزير العدل ليقول لأمين لجنة السياسات أنا هنا رئيس الجمهورية».

وتقول الجريدة أيضًا: «أما ادعاءات هذا المحامى على جريدة «الفجر» فتمثلت فى اتهامه عن المقال المنشور بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٨ تحت عنوان «الجزار» وصورت رئيس الوزراء وهو يجلس على «خروف» أشبه بفيلم «بوحة» الذى تم عرضه بالسينما ووصف الجريدة للحكومة بأنها حكومة القتلة والحرامية».

براءة صوت الأمة ووائل الأبراشى!!

وأخيرًا وبعد مداولات مستمرة فى المحاكم حول قضية تزوير الانتخابات بين صحفيى جريدة صوت الأمة والمستشار محمود صديق برهام، انتهت قضية صوت الأمة وانتصرت حرية الصحافة وإرادة الجماهير،

فبعد أن قضت محكمة جنايات القاهرة بانقضاء الدعوى الجنائية والمدنية فى القضية المعروفة باسم «القائمة السوداء للقضاة» بتنازل المستشار محمود صديق برهام عن الدعوى، لا تزال القضية الأصلية مستمرة كما يؤكد الصحفيون والقضاة، فالقضية لم تكن خصومة شخصية مع المستشار الشاكى لكنها قضية حق الشعب فى أن تكون له كلمة فى هذا الوطن، وأن ينتخب ممثليه تحت قبة البرلمان بإرادته الحرة دون التلاعب فى أصواتهم أو العبث بنتائج الانتخابات.

● **انتهاك حق الصحفى فى الحفاظ على أسرار مصادره:**

ويعتبر هذا الحق من أبرز الحقوق الصحفية التى ينبغى عدم المساس بها على الإطلاق، فهى ملك للصحفى فقط.. حيث إن عدم الكشف عن أسرار المصادر هو التزام مهنى وأخلاقى، وضرورة للحصول على المعلومات والوفاء بحق الجماهير فى المعرفة، إلا أن الواقع الفعلى يؤكد أن هذا الحق لم يحصل على الحماية الكافية وأن هذه الحماية القانونية وسيلة مهمة لحماية الحق.

كما أن حصول المواطنين على المعرفة الكافية يمثل مصلحة مشروعة للمجتمع، وأن هذه المعرفة تشكل أداة مهمة لتحقيق أهداف المجتمع فى التنمية والتقدم والديمقراطية، وأن وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة تمثل أداة مهمة للوفاء بحق الجماهير فى المعرفة، بصفة خاصة الصحافة، الأمر الذى يجعل حماية حق الصحفيين فى الاحتفاظ بالسر المهنى من أهم الوسائل التى تمكن الصحفيين من القيام بوظيفتهم فى استقاء الأنباء والمعلومات ونشرها، خاصة إذا ما علمنا أن هناك الكثير من العقوبات القانونية والإدارية التى تتعرض لها المصادر فى كل دول العالم.

وكما يطبق فى بعض الدول الأوروبية مثل السويد يقدمون بديلا عن هذا الحق وهو حظر معاقبة المصادر على أية معلومات أو تصريحات يدلون بها للصحف أو وسائل الإعلام.

وبالتالى فإن حق الصحفى فى الاحتفاظ بأسرار مصادره لا بد أن يكون مطلقًا لا تحده حدود ولا ترد عليه أية استثناءات انطلاقًا من المصلحة العامة وهى حق الجمهور فى المعرفة.

كما أن حق الصحفى فى الحفاظ على أسرار مصادره لا يتعارض مع حق المجتمع فى إدارة العدالة.. ففى بعض الحالات تحتاج المحاكم إلى معرفة هوية مصادر المعلومات حتى يمكن تحقيق العدالة فى بعض

القضايا المنظورة أمامها، ولكن إدارة العدالة هى وظيفة السلطة القضائية، وهناك العديد من الوسائل لدى هذه السلطة التى يمكن أن تحقق بها ذلك، بينما الصحافة ووسائل الإعلام بوجه عام فلها وظائف أخرى تمامًا.

بالإضافة إلى أن كشف أسرار المصادر الصحفية بهدف منع وقوع الجريمة ليس صحيحًا على الإطلاق؛ لأن وظيفة الصحفى ليست هى منع الجريمة فهذه وظيفة الأمن ورجاله، بينما وظيفة الصحفى هى القيام بتغطية الجريمة ونشر أكبر قدر من المعلومات عنها، ولا شك أن ذلك يحقق مصلحة أكبر للمجتمع وهى حماية المجتمع من الانحرافات والفساد وتحقيق رقابة المجتمع على أداء السلطة لوظائفها، ومن ثَمَّ لا يجوز للسلطة أن تُجبر الصحفى على إفشاء مصادره.

لذلك لا بد من إقرار حق الصحفى فى رفض الإجابة على أى سؤال توجهه إليه سلطات التحقيق أو المحاكم أو أى لجنة تحقيق برلمانية أو حكومية، ولا يُعد ذلك نوعًا من احتقار لسلطة التحقيق أو المحكمة أو لجنة التحقيق، وأن الصحفى وحده هو الذى يستطيع أن يقرر ما إذا كانت الإجابة على السؤال يمكن أن تكشف عن المصادر أو عن أية معلومات طلبت المصادر عدم الكشف عنها.

بالإضافة إلى ضرورة إقرار حظر قيام أجهزة الأمن بتفتيش حقائب الصحفيين أو مذكراتهم، أو الاطلاع على الأفلام التى قاموا بتصويرها أو أجهزة الكومبيوتر الخاصة بهم، أو سياراتهم أو مكاتبهم، أو مقرات الصحف ووسائل الإعلام، وفى حالة ارتكاب الصحفى لجريمة عادية وليست صحفية أو سياسية، فإنه لا يجوز التفتيش إلا بأمر من المحكمة وبحضور عضو النيابة، مع حق الصحفى فى استثناء أية مواد يرى أنها تتضمن معلومات عن مصادره.

والصحفى - وكذلك صحيفته - قد تحمّل المسئولية كاملة عن النشر

حين قبل أن ينشر المعلومات غير منسوبة إلى مصدرها، وأن يتعهد للمصدر بعدم الكشف عن هويته، ومن ثم فإنه لا يجوز له أن يكشف عن هوية المصدر إلا إذا قبل المصدر ذلك بشكل واضح، أو تقدم هو بنفسه طواعية واختيارًا للكشف عن نفسه، ومهما بلغت العقوبات التى يمكن أن يتعرض لها الصحفى فإنها لا توازى ما يمكن أن يتعرض له حق الصحافة فى الحصول على المعلومات نتيجة التضحية بهذا الالتزام.

ولذلك لا يجب تشجيع الصحفيين على ذلك بواسطة القانون أو المحكمة، ولا بد أن تقوم التنظيمات المهنية «اتحادات ونقابة الصحفيين» بمعاقبة الصحفى تأديبيًا إذا انتهك هذا الالتزام الأخلاقى والمهنى.

ويمكن لرئيس التحرير أن يتعرف على مصادر الصحفى الذى يعمل معه بشرط ألا يقوم رئيس التحرير بالكشف عنها، وإذا فعل ذلك لا بد أن يعاقب من قبل نقابة الصحفيين. حيث إن رئيس التحرير هو المسئول عن البشر ويتحمل مسئوليته كاملة عن قراره بنشر المادة، كما أنه مسئول عن مصداقية الجريدة وثقة الجمهور بها، ومن ثم فإن من حقه أن يتأكد من صحة المعلومات التى ينشرها، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بكفالة حقه فى معرفة هوية المصادر التى حصل منها الصحفى على المعلومات.

كما أن هذا الحق فى الحفاظ على سرية المصادر لا ينطبق على الصحفى فقط، بل يشمل أيضًا الكُتَّاب والباحثين الأكاديميين سواء من داخل الهيئة التحريرية للصحف أو من خارجها، فكل مادة يتم نشرها على صفحات الصحف أو تبثها وكالات الأنباء لا بد من التسليم بحق منتجها فى حماية أسرار مصادرهم، وحتى لو تم هذا النشر عن طريق الكتب فإنه لا بد أيضًا من حماية أسرار المصادر.

لذلك فالصحفى مسئول أمام جماهيره، ولا يجب أن يكون مسئولا أمام أية سلطة، وحتى فى قضايا الأمن القومى فإنه ليس من حق السلطة إجبار الصحفى على الكشف عن مصادر معلوماته، ذلك أن أية

مصلحة يمكن تحقيقها من وراء ذلك أقل من وظيفة حق الجماهير فى المعرفة. ورغم ذلك نؤكد بأن إسناد المعلومات إلى مصادرها هو التزام أخلاقى ومهنى ويزيد من مصداقية الصحفى وموضوعيتها، ولذلك فإن الصحفى يجب أن يحرص على استقاء المعلومات من المصادر التى تتوفر لديها الشجاعة للكشف عن هويتها.

كما أن مصداقية الصحافة عامة هى مسئولية يتحملها الصحفيون، ويجب أن يلتزموا بتحقيقها، ومن ثم فإن المعلومات التى تدلى بها مصادر تطلب عدم الكشف عن هويتها هى معلومات أولية يجب استخدامها للبحث عن مصادر أخرى تؤكد صحتها أو تنفيها، وإنه لا يجوز للصحفى نشر المعلومات إذا لم يكن متأكدًا من صحتها فمن الأفضل للصحفى أن يضحى بنشر المعلومات ولا يضحى بمصداقيته أو مصداقية صحيفته وثقة القراء بها.

• **صحفيو الحكومة ضد صحف المعارضة:**

مما لا شك فيه أن هناك خللا جسيمًا فى مهنة الصحافة، ولا بد من علاجه فورًا قبل أن يستفحل وينتشر ويهدد مستقبل المهنة تمامًا، بل قد يقضى عليها فى وقت من الأوقات دون أن نشعر بذلك!

وعلى الرغم من وجود حق أصيل منصوص عليه فى ميثاق الشرف الصحفى الذى وافق عليه الصحفيون فى مارس ١٩٩٨ وكذلك المجلس الأعلى للصحافة، وهو حق الزمالة ومراعاة حسن سير تقاليد المهنة على أساس من الأخوة والتعاون والمحبة بين أبناء المهنة الواحدة والذين يعملون من أجل هدف واحد هو فى الغالب - صالح المجتمع والأفراد.. ويظلهم فى الوقت نفسه نقابة واحدة، ويخوضون معارك كثيرة ضد كل من يحاول تكتيم أفواههم وقصف أقلامهم وإغلاق صحفهم، ويناضلون من أجل نيل أقصى حريتهم فى الكتابة والتعبير عن آرائهم، ويطالبون بصدور قانون منع حبس الصحفيين والكُتَّاب فى قضايا النشر، وبرفع

أجورهم ومستوى معيشتهم إلى درجة عالية تضمن لهم حياة كريمة بعيدة عن كافة الإغراءات والضغوط المالية التى قد يتعرضون لها فى عملهم.. بالرغم من ذلك وجدنا سلوكيات غير لائقة يقوم بها صحفيون تابعون للمؤسسات الصحفية الحكومية ضد صحفيين شرفاء وصحف أخرى تدافع عن الحق وتعبر عن الرأى العام وواقعه..

فعلى سبيل المثال وليس الحصر فقد قامت إحدى الصحف اليومية - الحديثة فى النشأة - والصادرة عن مؤسسة صحفية حكومية، تقوم هذه الصحيفة باتخاذ شكل «المشتمة» التى تطول بسبابها الجميع، وهم فى الغالب من المعارضين للحكومة القائمة وهى حكومة الحزب الوطنى.

وقد وصل الأمر خطورته أو بالأحرى «بجاحته» أن تقوم هذه الصحيفة بشتم وسباب الأستاذ محمد حسنين هيكل الكاتب الصحفى الكبير والنادر فى عالم الصحافة من عقود طويلة وحتى الآن، بل ونعته بأسوأ الصفات، والتشكيك فى قدرته وفكره وعلمه وموهبته، بسبب أن الأستاذ هيكل قال فى إحدى أحاديثه فى قناة الجزيرة: إن عام ٢٠٠٦ هو عام التوريث للحكم فى مصر.. وكانت كلمات هيكل بمثابة القذائف التى أصابت البعض فى الصميم.. وللأسف الشديد بدأت حملة الصحيفة والمجلة الصادرة عن نفس المؤسسة تكيل هيكل بأقذع الأوصاف وأحط التعبيرات مثل «الألعبان» وكأنهم لم يكتشفوا هيكل إلا الآن! بالرغم من وجود هيكل ككاتب وصحفى مؤثر قبل ولادتهم - أو بالأحرى قبل وجود رئيس تحرير الجريدة والمجلة الحكومية بكثير - «فمثل هؤلاء ما هم إلا طبول جوفاء ليس لديهم جديد يقدمونه إلا الهجوم على الأستاذ هيكل وتاريخه الكبير» الأمر الذى يضع المهنة فى مأزق حقيقى..

كذلك عندما تقوم الصحيفة نفسها بنشر صورة لأحد الصحفيين فى صفحة الحوادث فى كل عدد يومى للجريدة ويُكتب تحتها كلمة «مطلوب»، وكتابة أوصافه الشكلية والجسمانية وبياناته وجنسية والده

اليمنية دون داعٍ لذلك، وهى صورة للصحفى والكاتب الساخر بلال فضل، كلها أمور تضع المهنة فى مأزق.

كما قامت الجريدة السابقة بنشر بلاغات أمنية ضد صحف حزبية ومستقلة لمنع إعلانات الوزارات عنها لأنها تهاجم مؤسسة الرئاسة.. حيث إن هذه الإعلانات الوزارية تستأثر بها الصحف الحكومية وتهيمن أو تستحوذ على أغلبيتها ولا تنال الصحف الحزبية والخاصة إلا القليل أو الفتات.

وتسأل مديحة عمارة فى مقالها بجريدة العربى الناصرى (٢٠٠٦/٤/١٦) عن ذلك وتقول: «ما هذه الصبيانية؟ وما هذا الدور المباحثى المؤسف؟ وما هذا العداء لجنسيات البلدان العربية الأخرى؟ وما هذه الفتونة وأسلوب التهديد عند الاختلاف مع الآخرين زملاء المهنة؟!

ولماذا هذا الصمت وهذا الضعف فى مواجهة هؤلاء المدفوعين لتشويه وجه صحافة مصر وتلطيخ تاريخها المشرف؟!

وأين نقابة الصحفيين؟ وأين المجلس الأعلى للصحافة؟ أين ميثاق الشرف الصحفى؟ وأين ما يعرف بآداب المهنة؟.. ويضاف إلى ذلك تعمد أحد رؤساء التحرير بالصحف الحكومية إلى وصف الصحف المعارضة بأنها معارضة عشوائية ولا تستند إلى أى أساس من الصحة! بينما يكتب هو - من وجهة نظره - الحقيقة الواقعية؟!

والصحف الحكومية المسماة بالصحف القومية والتى هى لسان حال الحكومة، أى حكومة الحزب الوطنى بجانب صحيفة «مايو» التى تعد لسان الحزب الوطنى والتى تغيرت إلى صحيفة باسم «الوطنى اليوم»، نجد أن رؤساء تحرير ومجالس إدارات هذه الصحف الحكومية يتم تعيينهم من قبل مجلس الشورى الذى يسيطر على أغلبيته «دائمًا» الحزب الوطنى الديمقراطى وهو الحزب الحاكم، حيث أن رئيس مجلس الشورى هو رئيس المجلس الأعلى للصحافة، وبالتالى فإن هؤلاء المعينون

يدينون بالولاء الأكبر والأول للحزب الوطنى وكل من يأتى من الحزب الوطنى! بل وأصبح هؤلاء - ومعظمهم من لجنة السياسات بالحزب الوطنى - يشنون هجومًا فى مقالاتهم على الصحف الحزبية والخاصة التى تنافسهم وتعرض وجهة نظر مخالفة لهم!

وكل هذا جعل من بعض هذه الصحف ما هى إلا نشرات دعائية للحكومة وما تقوم به من أعمال لصالح الشعب.

وكل ذلك جعل هناك نوعًا من التشاحن والصراع بين صحفيى الحكومة والصحف الأخرى المعارضة بشكل يضع مهنة الصحافة فى مأزق حقيقى.

ومثال على ذلك ما قاله عبدالله كمال رئيس تحرير مجلة روز اليوسف فى مقاله بالعدد ٤٠٥٨ بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٢٤ متسائلا: «هل نظام الحكم ضعيف ويلعب فى الوقت الضائع؟» وقال أيضًا: «تكمن مشكلة المعارضة العشوائية - لاحظ وصفه للمعارضة - وصحافة الصخب، فى أنها تتعامل مع النظام على أنه فريق إدارة.. فى حين أن معناه الشامل أبعد من ذلك بكثير فهو مؤسسات وقانون وتراث ودور.. لا يقتصر تعريفه على بضعة أشخاص»!

وقال: «المشكلة أن المعارضة العشوائية الجديدة تنطلق من منطق شمولى فتتعامل مع عصر الحرية على أن النهاية هى السجن أو الاعتقال»!

ويقول: «فريق انتحارى تقوده مطبوعات خاصة وسياسيون شاردون.. يطلق هذه المعانى ويخوض التفاعل السياسى بمنطق الاستفزاز وصولا لنقطة الصدام مع الدولة»!

وهذا هو نموذج من نماذج الصحفيين الذين يعملون فى صحف الحكومة فى هجومهم على الصحافة المعارضة.

الخاتمة

قدم الصحفيون المصريون فى ختام مؤتمرهم الرابع مجموعة من التوصيات التى هى عبارة عن مجموعة مطالب لهم من الدولة والسلطة التنفيذية حتى يتسنى لهم أن يؤدوا رسالتهم الصحفية بحرية ودون تقييد.

ومن أهم هذه التوصيات التى أقرها الصحفيون هى:

١ - إجراء إصلاح سياسى ودستورى شامل يضمن التداول السلمى للسلطة، وإضفاء الطابع الديمقراطى على جميع مؤسسات الدولة والمجتمع.

٢ - إنهاء جميع صور انتهاك حقوق الإنسان والحريات العامة وإعادة الاعتبار لكرامة المواطن المصرى والاعتراف بحقوقه السياسية والاقتصادية.

٣ - إلغاء حالة الطوارئ وكافة القوانين الاستثنائية والمقيدة للحريات.

٤ - النهوض الشامل بأحوال الصحافة المصرية وإسقاط جميع القيود التى تحد من حريتها وقدرتها على تحمل مسئولياتها الوطنية والمهنية.

٥ - احترام الحق فى تداول المعلومات، وتوفير المناخ الملائم للازدهار الثقافى وما يفرضه من إلغاء كافة أشكال الرقابة والمصادرة والتدخل الإدارى فى الإبداع والتعبير الحر حتى يستعيد الإعلام والصحافة المصرية موقعهما القيادى فى العالم العربى.

٦ - التأكيد على التنسيق والمشاركة الواسعة بين نقابة الصحفيين وسائر النقابات المهنية ومنظمات المجتمع المدنى لبناء جبهة وطنية

عريضة لتحقيق الإصلاح السياسى والدستورى الديمقراطى، ولمواجهة الاختراق الإعلامى الأمريكى والأجنبى الذى يستهدف ترويج وتبرير سياسات العدوان والهيمنة وكسر إدارة المقاومة لدى الشعوب العربية، وفى هذا السياق يدين المؤتمر محاولات شراء ذمم الصحفيين والإعلاميين أيّا كان مصدرها، كما يدعو إلى الانتباه لمحاولات ترويج المفاهيم والمصطلحات المضللة لتشويه حقائق الصراع الذى تخوضه أمتنا العربية ضد المعتدين.

٧ - طالب الصحفيون بضرورة الإصلاح الديمقراطى وتأمين حرية ونهضة الصحافة المصرية لأن هذا لا يعد شأنًا يخص الصحفيين بمفردهم إنما هو مطلب وطنى عام يحقق مصالح جميع المصريين بمختلف اتجاهاتهم وانتماءاتهم السياسية والفكرية. وأن تحقيق هذا المطلب يؤكد مصداقية الصحافة المصرية ويُكسبها احترام وثقة الرأى العام.

٨ - تكليف مجلس النقابة بمتابعة إجراءات إعادة عرض مشروع القانون الذى أعدته النقابة بشأن تعديل بعض أحكام قوانين الصحافة والمطبوعات والعقوبات إلى مجلس الشعب، وخاصة ما يتعلق منها بعبء الإثبات فى صحة الخبر وحسن النية فى جريمة القذف، والفصل بين سلطة الاتهام والتحقيق فى جرائم النشر واختصاص محاكم الجنايات بهذه الجرائم.

- العمل على إقرار آلية قانونية للتجريم والمحاسبة على حجب المعلومات عن الصحفى من جانب أية جهة حكومية أو عامة، وحظر فرض أية قيود تعوق حرية تدفق المعلومات مع عدم الإخلال بمقتضيات الدفاع والأمن القومى، وكذلك التأكيد على عدم التمييز فى الحصول على المعلومات بين مختلف الصحف.

- المطالبة بتفعيل ميثاق الشرف الصحفى والمجلس الأعلى للصحافة

فى حالة انتهاك الحقوق الخاصة بالصحفى من جانب رؤساء التحرير بالصحف القومية والحزبية والخاصة.

- ضرورة الحفاظ على خصوصية الأفراد فى نشر أخبار الجريمة، والامتناع عن نشر أسماء الأطفال الأحداث المتهمين بارتكاب جرائم.

- تفعيل دور التنظيم النقابى خاصة فى التشريع الصحفى والممارسة المهنية، والنظر للنقابة باعتبارها بيت الخبرة فى إرساء مفاهيم جديدة قديمة مثل الإدارة الصحفية، والمصلحة العامة، أخلاقيات العمل الصحفى.

وتوازن القوى الداخلية فى المؤسسة الصحفية، وضمير المؤسسة، مناقشة فكرة إعمال مبدأ النقد الذاتى للعمل الصحفى داخل الصحيفة نفسها عن طريق مناقشة فكرة اختيار أحد كبار المحررين بالصحيفة المشهود لهم بالخبرة والكفاءة المهنية والنزاهة ممن نطلق عليهم «شيوخ المهنة» للقيام بدور نقاد الصحيفة أو محامين الشعب Ombadsmans - كما يطلق عليهم فى الصحافة الغربية - يبصر الصحيفة بمسئولياتها وينبهها إلى أخطائها بدلا من انتظار الغير للقيام بذلك «كالحكومة أو الجمهور العام»، وتتحدد بوضوح طبيعة العلاقة بين هذا الشخص وإدارة الصحيفة والمحررين أيضًا وهنا يجب أن نقر حق المحرر أو المندوب فى الرد عليه.

وفى حديث صحفى مع الكاتب والمفكر صلاح عيسى بمجلة روز اليوسف (٢٠٠٦/٣/٢٤) يقول عن مهنة الصحافة: بأنه ليست لدينا صحافة مهنية فى مصر وهى التى يكون ولاؤها الأول والأساسى للقارئ وللمهنة، والتى كان نموذجها جريدة الأهرام قبل تأميمها مثلما كانت التايمز البريطانية، حيث تتعهد كل منهما بنشر الآراء المختلفة ولكل الأطراف والتيارات والاتجاهات والأيديولوجيات المتعددة، وهو نوع من كلاسيكيات الصحافة التى كانت تميزها الرصانة فى كل ما تنشره سواء

من أخبار، أو آراء.

ويطرح صلاح عيسى أولى نقاط الحل فى أزمة الصحافة وهى وجود إدارة ديمقراطية للصحف القومية، فمن المهم أن يرى الصحفى صدى لمشاكله عن طريق مجالس الإدارات أو الجمعيات العمومية أو حتى مجالس التحرير، لكنها - كما يقول صلاح - للأسف هياكل إدارية شكلية لا تعمل، وإنما تفوض سلطاتها لرؤساء مجالس الإدارات، وهو ما يثير فى كثير من الأحيان وكثير من المؤسسات حالة من الفوضى؛ لإحساس الصحفيين بتغليب المصالح الشخصية على المصالح العامة.

ويقول صلاح عيسى: بأن «حرية الصحافة ليس معناها التجريح أو التشهير من باب الانتقام أو الابتزاز، وإنما هى نقطة التماس بين الصحفى والقارئ، لإقامة علاقة وثيقة وأمانة الكلمة. كما أن حرية الصحافة هى الضمان الحقيقى لرد حقوق المظلومين والضعفاء، وصيانة حرمة حياتهم الخاصة».

ولا يميل صلاح عيسى إلى خصخصة الصحف القومية، خاصة الكبيرة منها والتى تحصل على امتيازات وضمانات تجعلها واقفة على أقدامها. لكننا لا نريد أن نقف متألمين أو متأرجحين - والكلام لعيسى - ولا بد من الوقوف بشكل مريح وألا نسنتد على أحد حتى لو كانت الحكومة فإلى متى سنظل نتكئ عليها. فلا بد من بحث عن صيغة مناسبة للنهوض بمستوى الإدارة فى هذه المؤسسات على الاحتفاظ بالملكية العامة لها.

أما المؤسسات الصغيرة، فيمكن دمجها أو بيعها لمن هو مناسب لإدارتها وتشغيلها مع الاحتفاظ بالعاملين بها.

لذلك فالصحفيون هم صناع المضمون لا بد من أن نفكر ليس فقط فى إلغاء تلك القيود التى تكبلهم، ولكن فى حماية حقوقهم ومن أهم هذه الحقوق على سبيل المثال وليس الحصر:

١ - حماية حق الصحفيين فى إصدار الصحف، وتشجيعهم على إنشاء شركات للصحفيين تمتلك نسبة من أسهم الصحف بما يكفل لهم القدرة على المشاركة الفعالة فى صناعة السياسة التحريرية للصحف وتحقيق الديمقراطية الداخلية فى إدارتها.

٢ - حماية حق الصحفيين فى الحصول على المعلومات وكل المعلومات، وتغطية الأحداث، وحضور المؤتمرات والاجتماعات العامة والاطلاع على الوثائق الحكومية، ويُستثنى من ذلك المعلومات ذات الصلة المباشرة بالشئون العسكرية والتى يمكن أن يشكل نشرها ميزة لعدو قائم أو محتمل.

٣ - حماية حق الصحفيين فى الاحتفاظ بأسرار مصادرهم، وعدم إجبارهم على الكشف عن أية معلومات تتعلق بأسرار المهنة.

٤ - حماية حق الصحفيين فى تطبيق شرط الضمير واحترام حقهم فى العمل طبقًا لضميرهم ونواياهم الحسنة. «وإن كان إثبات حسن أو سوء النية أمر صعب للغاية»!

٥ - حماية حق الصحفيين فى التنظيم المهنى، وحرية التنظيمات المهنية، وحرية الصحفى فى الانضمام إليها.

- حماية حق الصحفيين فى التعليم والتدريب على كافة المستويات وشتى المجالات، بشكل يؤدى إلى تشكيل ثقافتهم وتنمية قدراتهم المهنية.

وفى النهاية أحب أن أنوه إلى أن ما قدمته بين دفتى هذا الكتاب ما هو إلا البعض من الثقوب الموجودة فى ثوب صاحبة الجلالة، وبعض من البقع السوداء الموجودة فى ثوب الصحافة الأبيض.. فالواقع يقول بأن هذه المهنة السامية التى عمل فيها أقطاب من قادة التنوير والثقافة فى مصر والعالم العربى، والغربى، تعيش فى مرحلة خطرة للغاية تنذر بالقضاء النهائى عليها إذا لم نُعد نحن الصحفيون ترتيب أوضاعنا، وأن تستعيد النقابة دورها المفقود فى إعادة المهنة إلى هيبتها وقوتها

وتأثيرها على الأفراد ومتخذى القرار داخل المجتمع من خلال عدم إيقاف صحفى عن الكتابة أو تجميد صحيفة عن الصدور.

فنحن لا نزال نعيش على أنقاض مهنة يقال إنها توفيت أو ماتت منذ أكثر من عشرين سنة، وأصبح بناؤها منهارًا ويحتاج إلى إعادة ترميم مرة أخرى.

ولا شك أن بعض الصحفيين، وتهاون النقابة، بل وضعفها المستمر وعدم اكتراث القائمين عليها بأهمية النهوض بدورها كما ينبغى، يجعلهم يتحملون الجزء الأكبر من المسئولية عن التردى الذى أصاب المجتمع المصرى حكامًا ومحكومين لحجبهم الحقيقة تارة، وتلميع الجهلاء من أهل الثقة وممارساتهم التى تتعارض مع ميثاق الشرف الصحفى تارة أخرى. فالبعض يقبلون الرشاوى بمختلف أشكالها من أصحاب المال والجاه ثمنًا لاستخدام أقلامهم ضد الحقيقة وضد الشعب وجمهور القراء وهو ما يُعد خيانة عظمى للوطن.

ومن ناحية أخرى هم يتحملون مسئولية حصول الجهلاء على مقاعد المجالس النيابية والمحلية وبالتالى تخريب المؤسسات التشريعية والمحلية.

كما يتحملون مسئولية استمرار الجهلاء جاثمين على المناصب بمختلف أشكالها بالوزارات والشركات والمؤسسات والهيئات والبنوك، الأمر الذى قد يؤدى إلى تخريب الاقتصاد القومى، وتكريس التخلف، مع حجب هذه المناصب التى يتقلدها الجهلاء عن المخلصين من أبناء هذا الوطن الأكفاء والمؤهلين لها.

لذلك فمهنة الصحافة تعانى - بالفعل - من ثقوب عديدة وبقع سوداء مختلفة تلطخ ثوبها الأبيض والتى قد تؤدى إلى انهيارها تمامًا وفقدان الناس المصداقية بها..

ولذلك فإذا أراد الصحفيون أن يستعيدوا احترام الجمهور لهم فلا بد من إنتاج منظومة من القيم والمعايير الأخلاقية التى تواجههم للقيام

بوظيفتهم العامة فى خدمة المجتمع، والالتزام بقيم المجتمع واحترامها، بالإضافة إلى شعورهم الدائم بأن انتهاكهم للأخلاقيات والأدبيات المهنية والمجتمعية يعرّض مهنة الصحافة كلها لأزمة احترام وثقة، الأمر الذى يؤدى إلى تناقص ثقة الجمهور فى صحافتهم، وتناقص مصداقية الصحافة يمكن أن يفقدها مبررات وجودها وشرعية حريتها التى تنادى بها منذ سنوات وسنوات. اللهم إنى بلّغت اللهم فاشهد.